المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

تغيير زمن صيغ الأفعال مواضعه وأحكامه ودلالاته

The impact of contextual clues in guiding
the morphological co-signature
Through the book Jamharat speeches of the Arabs

بقلم الدكتور

حسن بن كُرَيْدِم بن محمد الزبيدي

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بمحايل جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

الجزء الثالث (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٣/٦٩٤٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

تغيير زمن صيغ الأفعال مواضعه وأحكامه ودلالاته

حسن بن كُرَيْدِم بن محمد الزبيدي

قسم النحو والصرف - قسم اللغة العربية كلية العلوم والآداب بمحايل جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : HasaElzabedi@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى حصرَ مواضع صرف صيغ الأفعال عن أزمانها وأحكامها وبيان دلالاتها وإيضاح ذلك بالأمثلة والشواهد، وجاءت هذه الدراسة التي اتَّبَعْتُ فيها المنهج الوصفي في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة: الفصل الأول ويتناول الفعل الماضي والأزمنة التي ينتقل إليها، فالفصل الثاني ويتناول الفعل المضارع والأزمنة التي ينتقل إليها، فالفصل الثالث: ويتناول الفعل الذي يحتمل زمنين، وبينت في كل فصل الدلالات التي يدل عليها كل فعل عند صرفه عن زمنه إلى زمن غيره، وخلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن الماضي يأتي بمعنى الحال تارةً وبمعنى الاستقبال تارةً أخرى، ويأتي محتملاً للمضي والاستقبال، ويأتي المضارع بمعنى الماضي، ووقوع الفعل مصروفًا عن زمنه إلى زمن غيره يترتب عليه أخذ هذا الفعل حكم الفعل الذي جاء بزمنه، وأن استعمال الفعل مصروفًا عن زمنه يكون لأغراض ودلالات بلاغية تزيد النصوص جمالاً ودقة في التعبير.

الكلمات المفتاحية: صيغ الأفعال ، المستقبل ، الماضي ، الدلالة.

Changing the tense of the verb forms, its locations, provisions, and indications

Hassan bin Kredem bin Muhammad Al-Zubaidi

Department of Syntax and Morphology - Department of Arabic Language, College of Arts and Sciences, Mahail, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: HasaElzabedi@yahoo.com

Abstract

This research aims to identify the places of the grammar of the forms of verbs relating to their tenses and rulings, to explain their implications, and to clarify this with examples and evidences. I use the descriptive method in this study. The study contained an introduction, three chapters and conclusion: the first chapter talked about the past tense and the times of the verb. the second chapter talked about the present tense and the times of the verb. The third chapter talked about the verbs that contained the probability of two tenses (present and past). In each chapter, I showed the indications of each verb when it is transferred from its tense to another tense, and the research concluded several results, the most important of which are: The past tense sometimes holds the meaning of present, and sometimes hold the meaning of future, so it has the possibility of continuing. The present tense may hold the meaning of past tense. Using the verb without any indication of its tense and relating this verb to another tense entails that this verb must follow the rule of the verb that was in its time. Using the verb without any indication of its tense is used for rhetorical purposes and connotations that will increase the beauty and accuracy of expression.

Keywords : tenses - future - past- connotation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ارتباط الفعل بالزمن ارتباط وثيق وقد عرَّف النحاة الفعل بأنَّه: ما دلَّ على معنًى وزمان[١]وتقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام مرتبط بالزمن، قال ابن الخباز: "وانقسامها إلى ثلاثة أقسام ضروريٌ، وذلك لأنَّ الفعل لا يخلو من أنْ يكونَ زمان الإخبار به زمان وجوده أو غير زمان وجوده، فإن كان الأول: فهو الحال، وإن كان الثاني: فلا يخلو زمان وجوده من أنْ يكون وجوده مترقبًا أو متقضيًا، فالأول المستقبل، والثاني: الماضي"[٢]، وهذا التقسيم بحسب الزمن هو الكثير المطَّرد؛ غير أنَّ كل فعل قد يقع موقع الآخر، وقد حكى ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي الضابط في هذا فقال: " كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها، قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض"[٣]، وقد أشار النحاة والمفسرون إلى وضع الأفعال مواضع بعضها في أبواب متفرقة من كتبهم، وجمع ابن مالك في كتاب التسهيل كثيرًا من هذه المواضع في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به[٤]، فرأيت أن أتتبع هذه المواضع لحصرها في مكان واحد وتقسيمها، ومحاولة بيان أغراض ودلالات وضع هذه الأفعال مواضع بعضها.

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٨.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع: ١٠٠.

(٣) ابن جني؛ الخصائص: ٣/ ٣٣٤.

(٤) ابن مالك؛ التسهيل: ٥.

فكان الهدفُ من هذه الدِّراسة حصرَ مواضع صرف صيغ الأفعال عن أزمانها وأحكامها؛ وفي ذلك مزيد تأمُّلٍ للمعاني في نصوص التُّراث التي استعملتِ الأفعالَ مصروفةً عن أزمانها، وفيه خدمة للكتاب والأدباء تعينهم على تنويع الأساليب باستعمال الأفعال في مواضع بعضها، وما يضفيه ذلك من دلالات بليغة على المعاني، واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وفصلين وخاتمة.

المقدمة وضمَّنتها التعريف بالبحث والهدف منه والإجراءات المنهجية المتبعة في كتابته، ثمَّ الفصل الأول ويتناول الفعل الماضي والأزمنة التي ينتقل إليها، فالفصل الثاني ويتناول الفعل المضارع والأزمنة التي ينتقل إليها، وتشتمل الخاتمة على أهم ما توصلت إليه من نتائج.

الفصل الأول: الفعل الماضي والأزمنة التي ينتقل إليها

أولاً: وقوع الفعل الماضي بمعنى الحال:

يأتي الفعل بلفظ الماضي ويدل على الحال في مواضع أشهرها:

١-الفعل الماضي الواقع بعد (قَدْ):

وذلك أنك تقول: "قام زيدٌ"، فتُخبِر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلَّا أن ذلك الزمان قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا أدخلت عليه "قَدْ"، فقد قرّبتَه ممّا أنت فيه، ولذلك قال المُؤذِّن: "قد قامت الصلاة"، أي: قد حان وقتُها في هذا الزمان؛ فإذا وقع الماضي بعد (قَدْ) قرَّبته من الحال فأشبه المضارع فأخذ أحكامه(١)، فمن ذلك:

أ-جواز وقوعه حالاً بإجماع(٢) وذلك في نحو: "مررت بزيد قد قام" وذلك لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا، والدليل على أن معناها انتقل إلى الحال جواز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال: "قد قام الآن، أو الساعة"(٣)، والأصل أن الفعل الماضي قبل دخول قد عليه يمتنع أن يكون حالاً؛ لعدم دلالته عليها فلا يُقال: جاء زيدٌ ضَحِكَ، فإذا دخلت عليه (قد) جاز(٤).

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥/ ٩٢.

(٢) مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون لا يجيزون ذلك إلا إذا اقترن الماضي بقد أو كان وصفًا لموصوف محذوف، والكوفيون يجيزون ذلك مطلقًا، وأدلة كل فريق على قوله وردودهم مبسوطة في كتاب الإنصاف: ١/ ٢٠٥-٢٠٩.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٦.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٢٧.

ب-دخول لام الابتداء عليه، والأصل في لام الابتداء الواقعة بعد إنَّ الناسخة أن تدخل على الاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي المتصرف لعدم الشبه، فإن قرن الفعل الماضي بـ(قد) قربته من الحال، فأشبه المضارع، فجاز أن تدخل عليه، نحو: إنك لقد قمت[١].

ومن أمثلة دخول قد على الماضي وإفادته التقريب من الحال قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ﴾[المائدة:٦١]أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون:١] والمعنى: أن فلاحَهم قد حصل وهم عليه في الحال، وهذا أبلغُ في الصفة من ذِكْرِ الفِعْلِ مجرَّدًا من قد[٣].

٢-الفعل الماضي الواقع إنشاءً:

المراد به الفعل الماضي الذي يقصد به الإنشاء غير الطلبي، وذلك نحو: أقسمت لأضربن زيدًا، وحلفت ما زيدٌ قائمٌ، وألفاظ العقود نحو: زوجتُكَ، وقَبِلْتُ، بِعْتُكَ، واشْتَريتُ فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى، لأنها قصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النطق بها[٤].

وذهب الزمخشري إلى أن الفعل الماضي (آذناك) في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّاكَ مَامِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾[فُصِّلَت:٤٧]يحتمل أن

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٢٨؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل: ٥/ ١١١.

(٢) ينظر: الواحدي، التفسير البسيط: ٧/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: ابن الأحنف اليمني، البستان في إعراب مشكلات القرآن: ١/ ٢٦٦.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٠؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٣.

يكون فعل إنشاء كقولك: أعلم الملك أنه كان من الأمر كيت وكيت[1]، قال ابن عاشور: "فَهُوَ بِمَعْنَى الْحَالِ مِثْلَ: بِعْتُ وَطَلَّقْتُ، أَيْ نَأْذَنُكَ وَنُقِرُّ بِأَنَّهُ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ"[2].

ومن أمثلة أفعال الماضي الواقعة إنشاء الأفعال التي جاءت لتفيد الأحكام الشرعية ذكر ذلك أبو حيان عند تفسير قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ...﴾[النساء:٢٣]

وذكر أن فائدة استعمال الفعل الماضي إن كان الحكم ثابتًا قبل ورود الفعل تقرير ذلك الحكم الثابت، وإن لم يكن ثابتًا قبل ورود الفعل ففائدته إنشاء ذلك الحكم وتجديده[3].

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: "سمعنا وأطعنا" في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[البقرة:٢٨٤]

وَإِنَّمَا جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي، دُونَ الْمُضَارِعِ، لِيَدُلُّوا عَلَى رُسُوخِ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِنْشَاءَ الْقَبُولِ وَالرِّضَا، وَصِيَغُ الْعُقُودِ وَنَحْوِهَا تَقَعُ بِلَفْظِ الْمَاضِي نَحْوَ بِعْتُ[4].

وذهب بعضهم إلى أنَّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان وذكر ابن هشام أنَّ المحققين على هذا القول[5].

---

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٢٠٤؛ وأبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٣١٥.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٥/ ٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣/ ٥٧٨.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٣/ ١٣٤.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٣٠٠؛ وفاضل السامرائي، معاني النحو: ٣/ ٣١٣.

من خلال النظر في أمثلة هذا القسم فإن دلالات استعماله تنحصر في دلالتين:

١-تقريب الماضي من الحال، تَقول: قَامَ زيد، فَيحْتَمل الْمَاضِي الْقَرِيب والماضي الْبعيد، فَإِن قلت قد قَامَ اخْتصَّ بالقريب(١).

٢-إيقاع الحدث بلفظ يقارنه في الوجود، وذلك في أفعال الإنشاء غير الطلبي، فلا تدل على مُضِيِّ الحدث وزواله وإنما تدل على إيقاع الحدث وإجرائه(٢).

ثانياً: وقوع الفعل الماضي بمعنى الاستقبال:

يأتي الفعل بلفظ الماضي ويدل على الاستقبال في مواضع أشهرها:

١-إذا استُعْمِل الماضي في الإنشاء المقصود به الطلب، ومثَّل ابن مالك لهذا الموضع بقولهم: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين، وعزمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت. ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه(٣). واعترض ناظر الجيش على تمثيل ابن مالك بـ(إلَّا فعَلْتَ) و (لـمَّا فعَلْتَ) على الطلب فقال: "ثم في كون الماضي في: إلا فعلت ولما فعلت يقتضي طلبا نظر، ولا يلزم من كون معناه إلا أن تفعل الدلالة على الطلب الصناعي، اللهم إلا أن يريد أنَّ الفعلَ المذكور بعد إلا ولما في هذا التركيب مطلوب للمخاطب، فيكون ذلك طلبا معنويّا لم يستفد من الفعل فقط، إنما استفيد من الكلام بمجموعه"(٤).

---

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢٢٨.

(٢) ينظر: السيوطي؛ همع الهوامع: ١/ ٤٣.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٠.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢١٦.

ومن أمثلة هذا الموضع: "وكفى بالله وكيلا" في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[النساء:٨١] قال الزجاج: دخلت الباء الزائدة على فاعل كفى لتضمّن كفى معنى اكتفِ[1]، قال ابن هشام وَهُوَ من الْحسن بمكَان ويصححه قَوْلهم أتقى الله امْرُؤ فعل خيرا يثب عَلَيْهِ أَي ليتق وليفعل[2].

وذكر أبو حيان أنَّ قوله: "فكرهتموه" في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحُجُرات:١٢] تحتمل أن تكون من هذا الباب فقال عند تفسير هذه الآية: "قِيلَ: لَفْظُهُ خَبَرٌ، وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ، تَقْدِيرُهُ: فَاكْرَهُوهُ، وَلِذَلِكَ عُطِفَ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ، وَوَضْعُ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْأَمْرِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ"[3].

٢- إذا استُعْمِل الماضي في الوعد، والمراد بالوعد الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعد مع ملاحظة الإرادة لتحقيق الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[النحل:١]و﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾[الزُّمَر:٦٩] و﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ ...﴾[الزُّمَر:٧١]و

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: ٤/ ٢١٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ١٤٤.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٥٢١.

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾[الكوثر:١] وليس المراد بالوعد هنا ما هو قسيم للوعيد(١).

قال السخاوي: "أحوال القيامة جاء أكثرها بلفظ الماضي؛ لأنها عند الله محققة الثبوت ومنه: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾[الزُّمَر:٦٨]و﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ [الزُّمَر:٦٩] و﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ...﴾[الأعراف:٤٤] و﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾[الأعراف:٤٨]و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[النحل:١] وأمثلته كثيرة(٢).

ومن أمثلة هذا الموضع قوله تعالى حكاية عن المسيح عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا﴾[مريم:٣٠]

عبر بالماضي عما سيقع في المستقبل تنزيلًا لتحقق الوقوع منزلة الوقوع(٣).

ومن هذا الباب قول رؤبة بن العجاج:

يا حكَمُ الوَارِثَ عن عبد الملك أَوْدَيْتُ إن لم تحبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ(٤)

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٠، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١١٥؛ والأشموني شرح الألفية: ١/ ١٧.

(٢) السخاوي، تفسير القرآن العظيم: ١/ ٣٩٣.

(٣) الشنقيطي، أضواء البيان: ٤/ ٣٤٤.

(٤) ديوان رؤبة: ١٧٤.

ففي قوله "أوديت" وقع الفعل ماضيًا في اللفظ، ولكنه مستقبل في المعنى، أي إني أودي وأهلك إن لم تتداركني، واستعمل الماضي مكان المستقبل تحققًا لوقوعه وثقة منه بأنه كائن لا محالة؛ فكأنه يقول: إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب متى أطلب(١).

٣- إذا عُطِف بالماضي على ما عُلِم استقباله كقوله تعالى﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ ٩٨﴾[هود:٩٨]و ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ٨٧﴾[النمل:٨٧]، ويكون المعنى على ذلك فيوردهم وفيفزع(٢)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشَّرح:١-٢]

٤- إذا وقع الماضي منفيًا بـــ "لا"(٣) و "إنْ" و "ما" بعد القَسَم، ومثَّل ابن مالك(٤) على الماضي المنفي بلا بعد القسم بقول الشاعر:

رِدُوا فوالله لا ذُدْناكم أبدًا ما دام في مائنا وِرْدٌ لنُزَّال

ومن أمثلته التي ذكرها ابن هشام(٥) قول المؤمَّل بن أُمَيْل المحاربي:

حسب المحبين فِي الدُّنْيَا عَذَابهمْ تالله لَا عذبتهم بعْدهَا سقر(٦)

ومثَّل على الماضي المنفي بـــ (إنْ) بعد القسم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾[فاطر:٤١] ، واعترض أبو حيان على ابن مالك، بأن الفعل

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٣/ ٣٣٤، وتحقيق الإنصاف : حاشية (٤٠٤) ٢/ ٥١٥.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٣٠، وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١١.
(٣) ينظر: ابن السرَّاج، الأصول في النحو: ٢/ ١٩٠، وابن الخباز، توجيه اللمع: ٤٨٢.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٠.
(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٣٢٠.
(٦) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: ٨/٣٣٢.

الماضي في البيت وفي الآية قد انصرف إلى الاستقبال بغير النفي ب(إن واللام)بعد القسم وإنما انصرف في الآية؛ لأنه في المعنى معلق على فعل مستقبل وهو الشرط؛ لأن: (إنْ أمسكَهما) جواب للقسم المحذوف، وجواب الشرط المحذوف مستقبل مطلقًا، فكذلك ما دل عليه وهو جواب القسم، وأمَّا البيت فإنما انصرف الفعل فيه إلى الاستقبال بإعماله في الظرف المستقبل، وهو قوله: "أبدًا"، فلو جاء: والله لا قام زيدٌ، كان ذلك الفعل ماضيًا لفظًا ومعنى؛ لأن "لا" ينفى بها الماضي قليلًا(١).

ومثال المنفي ب(ما) قوله تعالى:﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَۚ ...﴾[البقرة:١٤٥] أي ما يتبعوك(٢).

٤-إذا وقع الماضي في جملة الشرط فعلاً أو جوابًا؛ لأن المعنى الذي وضع الشرط عليه لا يكون إلا بالاستقبال، ولا يصح إلا به، فإذا كانا ماضيي اللفظ حكمنا على معناهما بأنه مخالف للفظهما، وأنهما مستقبلان من طريق المعنى، وذكر ابن الخشَّاب أنَّ الدليل على أن الفعل الماضي هاهنا غير باق على زمنه وأنه قد انصرف إلى المستقبل أنَّك لو قرنت به زمناً ماضياً – ظرفاً معناه المضي، وأعملته فيه – كان مستحيلاً؛ كقولك: إن قام زيدٌ أمس قام عمرو أول من أمس، أو قام عمرو غداً؛ وإن قام عمرو غداً قام محمدٌ أمس؛ كل ذلك محال لإقرار الماضي من الفعلين على أصله. بل إذا أعملتهما في ظرفين مستقبلين، كان الكلام مستقيماً حسناً؛ كقولك: إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعد غدٍ(٣).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١١؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢١٧.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١١/ ٣٧٥.

(٣) ينظر: ابن الخشَّاب، المرتجل في شرح الجمل: ٢١٩، ٢٢٠.

ونقل ابن السرَّاج عن المُبرِّد[1] أنَّه استثنى الفعل (كان) من الأفعال الماضية التي لا تتغير دلالتها بأدوات الشرط، لقوتها في الزمان الماضي من حيث تجردت للدلالة عليه، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[المائدة:١١٦]

معناه عند المبرد: إن كنت قلته فيما تقدم فقد علمته"، وردَّ ابن السرَّاج هذا القول، وخرَّج الآية على وجهين: أحدهما: إضمار أكون أي: إن أكن فيما يستقبل موصوفًا بأني كنت قلت ذلك فيما مضى، فقد علمته، والآخر: إضمار أقول أي: إن أقل كنت قلته، وذكر ابن السرَّاج أن وقف على ما يرجِّح أنَّ المبرِّد رجع عن هذا القول[2].

ومن الأمثلة على استعمال الفعل بلفظ الماضي ومعناه المستقبل لوقوعه في جواب الشرط قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[الشعراء:٤]

أي فتظل أَعْنَاقُهُمْ، لأن الجزاء يقع فيه لفظ الماضي في معنى المستَقْبَلِ[3].

ومن الأمثلة التي تعد من هذا الباب وإن كان واقعًا في جواب قسم لكنه دال على جواب الشرط المحذوف قوله تعالى: "ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون" التقدير: ليظلن أوقع الماضي المقرون باللام

---

(١) لم أجد هذا القول عند المبرد في المقتضب.

(٢) ينظر: ابن السرَّاج، الأصول في النحو:٢/١٩٠-١٩١؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ٤/٩٢.

(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه؛ وابن الأثير، البديع: ١/٦٣٤.

جوابا للقسم المحذوف، ولذلك دخلت عليه اللام موقع المستقبل، فهو ماض من حيث اللفظ، مستقبل من حيث المعنى(١).

٥-وقوع الفعل الماضي بعد (إذا) التي تكون للظرفية المحضة:

تقع (إذا) شرطية ظرفية، وقد تتجرد للظرفية، فإن كانت شرطية فحكم الماضي بعدها كحكمه مع غيرها من أدوات الشرط، وكذلك يكون حكم الماضي الذي يقع بعد (إذا) التي تكون للظرفية المحضة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[مريم:٦٦]

وقوله:﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[النجم:١] وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾[الضُّحى:٢] والماضي بعدها في معنى المستقبل كما كان إذا كانت شرطية، ونسب أبو حيان وغيره إلى الفراء قوله: إنَّ (إذا) لا يكون بعدها إلا الماضي، إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام(٢)، وقَالَ ابْن هِشَام إيلاؤها الْمَاضِي أَكثر من الْمُضَارع وَقد اجْتمعَا فِي قَوْل أبي ذؤيب الهذلي:

والنّفسُ راغبة إِذا رغّبتها وَإِذا تُردّ إِلَى قَلِيل تَقْنَعُ(٣).

٦-وقوع الفعل الماضي بعد (ما) النائبة عن الظرف المضاف:

تنقلب دلالة الفعل الماضي إلى الاستقبال بدخول ما النائبة عن الظرف المضاف عليه نحو: لا أصحبه ما ذرَّ شارق، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[هود:١٠٧] أَي مُدَّة دوامها وَمُدَّة ذرور شارق، وعلل الرضي ذلك بتضمُّنها معنى (إن) وأوَّل

(١) ينظر: أبو حيان؛ البحر المحيط: ٢/ ٢٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٠٨؛ والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٧٠.

(٣) ينظر: ديوان الهذليين: ١١/١، وابن هشام، مغني اللبيب: ١٢٧.

الآية بقوله: إن دامت قليلاً أو كثيرًا، وقد يبقي الماضي بعدها على زمن المضي كقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[المائدة:١١٧](١).

٧- إذا وقع الماضي بعد (لـمَّا) التي بمعنى إلا:

تأتي (لـمَّا) جازمة ولا يليها إلا المضارع، وتأتي بمعنى حين فيليها الفعل الماضي لفظًا ومعنىً، وتأتي بمعنى (إلَّا) فيليها الفعل ماضي اللفظ مستقبل المعنى، ومثالها قول الشاعر(٢):

قالت له بالله ياذا البُرْدَيْن لـمَّا غَنِثْت نَفَسا أو اثنين

أي: إلا غَنِثْتَ، بمعنى شرِب ثم تنفَّس(٣).

من خلال النظر في أمثلة هذا القسم فإن دلالات استعماله تنحصر في الآتي:

١-يأتي استعمال الماضي بمعنى الاستقبال للتأكيد على تحقق وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع، وفي القرآن الكريم مواضع عديدة تؤكد هذه الدلالة منها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[الكهف:٤٧] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُواْ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾

(١) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب:٤/٨-٩؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١٥٣/٣.

(٢) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في الجنى الداني: ٥٩٣، وشرح شواهد المغني ٦٨٣، ولسان العرب ٢/ ١٧٣ (غنث).

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٨؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٣.

[الأعراف:٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ **[الأعراف: ٥٠]**(١).

٢-المبالغة في الثبوت والاستقرار قال الرازي عند قوله تعالى: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ﴾**[هود:٩٨]: فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ: يَقْدُمُ قَوْمَهُ فَيُورِدُهُمُ النَّارَ؟ بَلْ قَالَ: يَقْدُمُ قَوْمَهُ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ بِلَفْظِ الْمَاضِي، قُلْنَا: لِأَنَّ الْمَاضِيَ قَدْ وَقَعَ وَدَخَلَ فِي الْوُجُودِ فَلَا سَبِيلَ أَلْبَتَّةَ إِلَى دَفْعِهِ، فَإِذَا عُبِّرَ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي دَلَّ عَلَى غَايَةِ الْمُبَالَغَةِ**(٢).

٣- ذكر بعضهم أنه يُعَبَّرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْمَاضِي مُرَادًا بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ فَهُوَ مَجَازٌ لَفْظِيٌّ ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾**[النمل:٨٧]، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمُضِيُّ لِمُنَافَاةِ {يَنْفَخُ} الَّذِي هُوَ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْوَاقِعِ. وَفَائِدَةُ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْمَاضِي الْإِشَارَةُ إِلَى اسْتِحْضَارِ التَّحَقُّقِ وَإِنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ لِتَحَقُّقِهِ أَنْ يُعَبَّرَ عن بِالْمَاضِي وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَعْنَاهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ مَجَازٌ وَالثَّانِيَ لَا مَجَازَ فِيهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَقَطْ**(٣).

---

(١) ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ٩٦.

(٢) الرازي؛ مفاتيح الغيب: ١٨/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن.

ثالثاً: وقوع الماضي محتملاً للاستقبال والمضي:

قبل أن نعدد مواضع وقوع الماضي محتملاً للمضي والاستقبال يحسن بنا أن نبين المراد باحتماله للمضي والاستقبال، ثم نبين احتمال الفعل للمضي والاستقبال أهو على سبيل التساوي أم أنَّ أحدهما مقدَّم على الآخر.

فأما المراد باحتمال الماضي للاستقبال والمضي فنعني به أنَّ الماضي إذا وقع في هذه المواضع التي سنعددها جاز أن يراد به المضي في محل، وأن يراد به الاستقبال في محل آخر، وذلك بحسب ما يُفهم من السياق؛ وقد يحتملهما في محل واحد ويختلف حينئذ التأويل(١).

وأمَّا كون هذا الاحتمال على سبيل المساواة أم لا، فإن ابن مالك لـمَّا عدد مواضع هذا الاحتمال علَّق عليها أبو حيان بأنَّ ظاهر كلامه يقتضي أن الاحتمال فيها على سبيل التسوية، وردَّ هذا القول بأنَّ الحكم في ذلك الحملُ على المضي؛ لإبقاء اللفظ على موضعه، وفهم الاستقبال خارج عن موضعه، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماضٍ أريد به الاستقبال(٢).

ويأتي الفعل بلفظ الماضي، ويكون محتملاً للاستقبال والمضي في مواضع أشهرها:

١-إذا وقع الفعل الماضي بعد همزة التسوية سواء كان معادلاً بـ (أم) أم لم يكن معادلاً بها، فإن كان معادلاً بـ (أم) فيشترط لاحتماله الاستقبال والمضي ألا يكون مقروناً بـ (لم)، ومثال هذا الموضع: سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، تحتمل هذه الجملة أن يكون المراد: سواء على ما كان منك من قيام

---

(١) تمهيد القواعد، ناظر الجيش: ١: ٢١٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/١١٤.

وقعود، وأن يكون المراد: سواء على ما يكون منك من قيام وقعود؛ فإن اقترن المعادل لـ (أم) بـ (لم) تعين المضي وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة:٦]، فإن لم يكن(لم) بعد أم، أو كان المعادل جملةً اسمية فالاحتمال باق، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣]، ومثال غير المعادل بـ (أم): سواء عليَّ أي وقت جئتني. لأن(أي) فيها عموم أوقات[١].

واعترض الدماميني على اشتراطهم خلو الفعل من الاقتران بـ (لم)، فبعد أن نقل تعليل خروج ما كان مقرونًا بلم عن الاحتمال، وأن ذلك بسبب كون (لم) تقلبُ زمنَ المضارع إلى المُضِي فيجب أن يكون ما قبل أم ماضيًا ليعادل ما بعد (أم) بيَّن أن هذا الشرط ليس بلازم لأنَّ ما بعد أم مؤول بالمصدر والمصدر لازمان له فكذلك ما كان في معناه، ولا فرق في هذا المعنى بين وجود (لم) وعدمها[٢].

٢- إذا وقع الماضي بعد حروف التحضيض:

إذا وقع الماضي بعد حروف التحضيض كان محتملاً للمضي والاستقبال، ومثاله: هلَّا ضربت زيدًا، فتجوز إرادة المضي في هذا المثال فتكون لمجرد التوبيخ، ولا يكون اقترانه بحرف التحضيض مُغَيِّرًا للفعل عن وصفه، وتجوز إرادة الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣١، وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١١٧.

قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾**[التوبة:١٢٢]، استدل به على وجوب العمل بخبر الواحد؛ إذ هو بمنزلة لينفر**(١).

٣- إذا وقع الماضي بعد (كلما):

إذا وقع الماضي بعد (كلَّما) كان محتملاً للمضي والاستقبال، ومثاله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَۚ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[المؤمنون:٤٤]، فهذا ماض وقوله: {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ}، **فهذا مستقبل**(٢).

٤- إذا وقع الماضي بعد (حيث):

إذا وقع الماضي بعد (حيث) كان محتملاً للمضي والاستقبال ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾**[البقرة:١٤٩]المراد به الاستقبال،** ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ **[البقرة:٢٢٢] المراد به المضي**(٣).

٥- إذا وقع الماضي صلة:

إذا وقع الماضي صلة كان محتملاً للمضي والاستقبال، فقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾**[آل عمران:١٧٣]**

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣١، وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ٢١٩/١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣١، وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١٣.

(٣) ينظر: المراجع نفسها.

المراد به المضي، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[المائدة: ٣٤] المراد به الاستقبال، وفي قول الطرمَّاح:

وإني لآتيكم تذكر ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد[١]

"مضى"ماضٍ لفظًا ومعنى، و"ما كان في غد" ماضٍ لفظًا مستقبل معنى[٢].

٦- إذا وقع الماضي صفة لنكرة عامة:

إذا وقع الماضي صفة لنكرة عامة كان محتملاً للمضي والاستقبال ومثَّل له ابن مالك[٣]بقول الأعشى:

رب رفدٍ هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشرٍ أقتال[٤].

واعترض عليه أبو حيان بأنَّ هذا ليس بجيد؛ لأن رفدًا ليس بنكرة عامة؛ إذ (ربَّ) للتقليل، والتقليل ينافي العموم، ولم يُرِدِ الشاعر أن كلَّ رفد هرقه ذلك اليوم، ولا يتعين أن يكون(هرقته) صفة لـ (رفد) إذ يجوز أن يكون هو الجواب العامل في موضع (رب رفدٍ) على مذهب من لا يشترط وصف مخفوض ربَّ، وهو الصحيح[٥]، ونقل ناظرُ الجيشِ قولَ ابن مالك وردَّ أبي حيان عليه، ثم انتصر لابن مالك وبين أنَّ اعتراض أبي حيان عليه بأنَّ ربَّ للتقليل والتقليل ينافي العموم لا يتوجَّه إلى رأي ابن مالك؛ لأنَّ ابن مالك يرى أنَّ رُبَّ تفيد التكثير وقد استشهد على ذلك بأبيات منها هذا البيت الذي

---

(١) ديوان الطرماح: ٥٧٢.

(٢) ينظر: المراجع نفسها.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٢.

(٤) ديوان الأعشى: ٥٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/١١٣، ١١٤.

هو محل الاعتراض، أما العموم فليس المراد به هنا عموم الشمول؛ بل المراد أن النكرة باقية على صلاحيتها لكل مسمى لم يتخصص بشيء من مخصصات النكرة، وأما قوله: إنَّ هرقته لا يتعين كونه صفة فلا يضر المصنِّف ذلك؛ لأنه إنما استشهد بذلك على تقدير أن يكون الفعل صفة؛ فإذا لم يُقَدَّر صفةً فلا يكون الفعل الماضي وقع صفة للنكرة العامة في البيت المذكور فيطلب الاستشهاد بغيره(١).

ومثَّل ابن مالك على الموضع أيضًا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- : "نضَّر الله أمرًأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها"، فـ"نضَّر" دعاء لترغيب من أدرك حياته في حفظ ما سمعه منه، فالمعنى: يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها(٢).

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢٢٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٢.

الفصل الثاني: الفعل المضارع والأزمنة التي ينتقل إليها الفعل المضارع الدال على الـمُضِي:

يأتي الفعل بلفظ المضارع ويدل على الـمُضِي في مواضع أشهرها:

١- وقوعه بعد (لم) و(لـمَّا) الجازمتين:

لا خلاف بين النحاة أن المضارع الواقع بعد (لم) و(لـمَّا) الجازمتين ماضي المعنى(١)، ولكن الخلاف بينهم وقع في أصل هذا الفعل، هل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعًا فتغير معناه دون لفظه؟ وذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول: اللفظ لفظ الماضي، ودخلت عليه (لم) و(لـمَّا) فغيرت اللفظ دون المعنى، وجعلوا (لم) نفي فَعَلَ و(لـمَّا) نفي قد فَعَلَ، وهو مذهب طائفة من النحاة منهم الجزولي، قال الأُبَّذي: وهو مذهب سيبويه(٢).

الثاني: اللفظ لفظ المضارع، ومعناه هو الذي تغيَّر، و(لم) و(لـمَّا) إنما دخلتا على لفظ المضارع، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين واختاره ابن مالك، وعلل لاختياره بأنه نظير ما أُجْمِع عليه في الفعل المضارع الواقع بعد (لو) و(ربّما) و(إذْ)، فإنها صرَفتِ المعنى دون اللَّفظ اتفاقًا(٣)، واختار هذا المذهب الرضي أيضًا، وعلَّل ذلك بأنَّ قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم(٤).

---

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢٠٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٧.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية: ٤/ ٢٦.

٢- إذا وقع المضارع بعد لو الامتناعية:

قبل أن نذكر أمثلة هذا الموضع يحسن بنا أن نعرِّف لو الامتناعية والمشهور عند المعربين أنها حرف امتناع لامتناع، ولكن المتأمل لعبارتهم قد يظهر له فسادها مع أنَّ المرادي صححها بعد أن ذكر ما يمكن أن يؤخذ عليها(١)، غير أن الأولى أن نقول فيها مالا يحتمل الفساد، فنقول فيها ما قاله ابن مالك من أنها حرف يَقْتَضِي فِي الْمَاضِي امْتنَاع مَا يَلِيهِ واستلزامه لتاليه(٢).

ونعود الآن إلى المضارع الواقع بعد لو الامتناعية حيث ذكر ابن مالك هذا الموضع، وسمَّى فيه لو بالشرطية(٣)، وردَّ عليه أبو حيان بأنها لو كانت شرطًا خلصته للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإنما هي الامتناعية التي صرفت معناه إلى المضي، فليست شرطًا لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال(٤)، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾﴾ [النحل:٦١]، ومثله قول كُثَيِّر:

رهبان مكّة والّذين عهدتهم ... يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها ... خرّوا لعزّة ركّعا وسجودا(٥)

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٩٧، والجنى الداني: ٢٧٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٤/ ٩٣.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٥.

(٥) ديوان كثير: ٤٤١.

وقول لبيد:

لَوْ يَقُومُ الفِيلُ أَوْ فَيَّالُهُ زَلَّ عَنْ مِثْلِ مَقَاسِي وَزَحَل[١]

٣-إذا وقع المضارع بعد إذ، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ...﴾**[الأحزاب:٣٧]**

بمعنى: وإذ قُلْتَ[٢]**، ومن أمثلتها أيضًا قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾**[البقرة:١٢٧]**

وقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾**[الأنفال:٣٠]**

وقوله: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ **[آل عمران:١٥٣]**[٣]

٤- إذا وقع المضارع بعد ربما، ومثاله قول الشاعر:

لا يُضيع الأمينُ سرًّا ولكنْ ربَّما يُحسبُ الخئون أمينا[٤]

وعلل ابن مالك صرف رب لمعنى المضارع إلى المضي بأنَّ (رُبَّ) قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة في المضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها في

---

(١) ينظر: ديوان لبيد: ٩٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢٠٨.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ١١٦؛ وابن هشام، تخليص الشواهد: ٤٩٦.

(٤) ينظر: لم أقف على قائله، قال حسن هنداوي في تحقيق التذييل١١/٢٧٤: البيت في كتاب العزلة للبستي.

الدلالة على المضي وحدث فيها معنى المجازاة، وما المتصلة برب غير قالبةٍ معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضي(١).

ويُشكِل على من ذهب إلى أن ربَّ تصرف المضارع الواقع بعدها إلى المُضي قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[الحِجر:٢]

فظاهره أنه مستقبل لفظًا ومعنىً، ولم تصرفه ربَّ إلى المضي فيستحيل أن يكون المراد أن الكفار ودوا في الدنيا أنهم مسلمون بدليل قوله: "لو كانوا مسلمين"؛ أي: يودون في ذلك اليوم لو كانوا في الدنيا مسلمين.

والجواب: أنَّ التقدير ربما ودّ؛ فيكون من قبيل ما جعل فيه المستقبل بمنزلة الماضي؛ فرُبَّ صارفة معنى يود إلى الماضي، وإنما جاز التعبير بالماضي عن المستقبل لصدق الوعد به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجعل كأنه وقع، كما قال الله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[النحل:١]، قال ابن السرَّاج: لصدق الوعد كأنه قد كان(٢).

٥-إذا وقع المضارع بعد قد:

قال سيبويه: "وتكون قد بمنزلة ربما، وقال الشاعر الهذلي:

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ(٣)

كأنه قال: ربما(٤)، وأخذ ابن مالك من ذلك أنَّ إطلاق سيبويه القول أنَّ (قد) بمنزلة (ربما) موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٩.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو:١/٤٢٠؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/٢١١.

(٣) نسبَه سيبويه إلى أحد الهذليين، وليس في ديوان الهذليين، والبيت في ديوان عبيد بن الأبرص: ٤٩.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٢٤.

المضي[١]، واعترضه أبو حيان بأن سيبويه لم يبين الجهة التي تكون فيها (قد) بمنزلة (ربما) ولا يدلُّ على ذلك التسوية في كلِّ الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط، ويدل على ذلك البيت الذي استشهد به سيبويه، فالإنسان لا يفخر بما وقع منه على سبيل القلة بل بما وقع منه على سبيل الكثرة[٢]. وذكر البغدادي أن بعضهم –ولم يسمِّه –ردَّ على أبي حيان منتصرًا لابن مالك بأنَّ إطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة (ربما) كاف لمساواتها لها في الأحكام كلها، أما اعتراضه بأن سيبويه إنما أراد مساواتها لها في التكثير فقط بدليل استشهاده ببيت الهذلي فالجواب عنه: أن الإنسان لا يفخر إلا بما وقع منه على سبيل الكثرة هذا الحكم يكون فيما يمكن وقوعه قليلًا وكثيرًا، فلا يفخر منه إلَّا بالكثير، أمَّا ما لا يقع إلَّا نادرًا، فيقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قِرْنَه مصفر الأنامل، كأنَّ أثوابه مجت بفرصاد، يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتفق نادرًا، فلذلك يُفْتخَرُ به، لأنَّ القِرْن هو المُقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فُرِض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات، لم يكن قرنًا له، إذ لا يكون قرنًا إلَّا عند المكافأة غالبًا[٣].

ومن أحكام المضارع الواقع بعد (قد) أنه يمكن أن يقع خاليًا من التقليل، فتصرفه لمعنى المضي، وتدخل على المثبت كقوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وجْهِكَ فِي السَّمَاءِ}، وعلى المنفي كقول الشاعر:

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل: ٤/ ٢٢٤.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٧.

(٣) عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب: ٤/ ١٠٤.

أحبب حبيبك حبًا رويدًا فقد لا يعولك أن تصرما[1]

أدخل(قد)على المنفي كما أدخلها على الموجب، وإنما يجوز هذا في التي في معنى ربما[2].

٦-إذا وقع المضارع معطوفًا على الماضي:

من المواضع التي ينصرف فيها المضارع إلى معنى المضي وقوعه معطوفًا على الماضي وهو من المواضع التي استدركها أبو حيان على ابن مالك، ومثَّل لها بقوله تعالى: {﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[الحج:٦٣]، أي: فأصبحت، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ۝٩﴾[فاطر:٩].

٧- إذا عُطِف الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت، ثمت قلت: لا يعنيني[3]

أي: ولقد مررت فمضيت ثمت قلت[4]. قال البغدادي: "وجاز أمرٌ في معنى مررت، لأنه لم يرد ماضيًا منقطعًا، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه، فجعله كالفعل الدائم. وقيل: معنى: ولقد أمر: ربما أمرّ، فالفعل على هذا في موضعه"[5].

---

(١) البيت للنمر بن تولب، ينظر: الصداقة والصديق: ٢٥١، وخزانة الأدب: ٢٥٤/١٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٨.

(٣) نسبه سيبويه لرجل من سلول، الكتاب ٢٤/٣، والخصائص ٣٣٣/٣.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٨؛ وأبو حيان ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٢٣.

(٥) عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/ ٢٨٨.

٨- إذا وقع المضارع خبرًا لكان وأخواتها، نحو كان زيٌد يقوم، وأصبح زيٌد يقوم، وأصبح زيٌد يضحك(١).

٩-إذا عمل المضارع في الظرف الماضي نحو قوله:

يجزيه رب العالمين إذ جزى جنات عدنٍ في العلاليّ العلا

كأنه قال: جزاه رب العالمين إذ جزى، وجعل الوعد بالجزاء جزاًء. وهذا أولى من أن يعتقد في (إذ) أنها بمنزلة (إذا)؛ لأن صرف معنى المبهم إلى الماضي لقرينه قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إذ موضع إذا بقاطع(٢).

١٠-إذا وقع المضارع بعد (لـمَّا) المحتاجة إلى جواب:

ذكر ابن مالك أنَّ (لـمَّا) التي لا تجزم لايليها إلا الماضي لفظًا ومعنىً إن كانت بمعنى حين، أو ماضٍ لفظًا مستقبل معنى إن كانت بمعنى إلا(٣)، إلا إنَّ ابن عصفور ذكر من صوارف المضارع إلى معنى الماضي وقوعه بعد(لـمَّا) المحتاجة إلى جواب، ومثَّل له بقوله: لما يقوم زيٌد قام عمرٌو، وبقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾[هود:٧٤]، وردَّ عليه أبو حيان بأنَّ الآية مخالفة للمثال الذي مثَّل به؛ لأن لما في الآية اتصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لما يقوم زيٌد قام عمرٌو، إنما جاء مضارعًا الجواب لا الذي اتصل بلما، ولا يصح قياس ما يلي(لـمَّا) على جوابها فلا نقول: كما جاء جوابها بالمضارع، والمراد به المضي، فكذلك نقول فيما يليها ثم ذكر أبو حيَّان

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١٠٩.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٢٨.

وجهًا محتملاً وهو أن يكون الجواب ماضيًا محذوفًا، أي: شرع يجادلنا، أو أخذ يجادلنا، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام[1].

١٠-يأتي الفعل بلفظ المضارع ومعناه الماضي إذا أُريد حكاية الماضي ولم يذكره ابن مالك ضمن المواضع التي ينصرف فيها المضارع لمعنى المضي وإن أشار إليه في باب اسم الإشارة عند حديثه عن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية الحال، ومثال هذا الموضع قول الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ...﴾[القصص:١٥]، ومنه قول الشاعر:

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ المَاضِي تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ[2]

من خلال النظر في أمثلة هذا القسم فإن أشهر دلالات استعماله:

١-إيضاح الحال، واستحضار الصورة حتى كأن الإنسان يشاهدها، يتضح ذلك في عطف المستقبل على الماضي في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾[فاطر:٩]، ففي عطف المستقبل(تثير) على الماضي(أرسل) حكاية الحال التي تقع فيها إثارة الريح للسحاب، واستحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

٢-التنبيه على أن المستقبل متجدد والماضي المعطوف عليه ثابت مستقر أو منقضي، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ١١٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ١/ ٢١٤؛ والسيوطي، همع الهوامع: ١/٤١.

(٢) ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع: ٢٤٦؛ وابن مالك شرح التسهيل: ١/ ٢٤٩؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل ٣/ ٢٠٧.

ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾**[الحج:٢٥]**

تنبيهًا على أن كفرهم ثابت مستمر غير متجدد، بخلاف الصّد، فإنه متجدد على ممر الأوقات، وتكرر الساعات، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴾[الحج:٦٣]، **إشارة إلى أن إنزال الماء قد انقضى ومضى، واخضرار الأرض متجدد**(١).

(١) ينظر: يحيى بن حمزة العلوي؛ الطراز لأسرار البلاغة: ٢/ ٧٤.

خاتمة

من خلال دراسة انصراف الأفعال عن أزمانها إلى أزمان غيرها ومواضعها توصلت إلى النتائج التالية:

١- وقوع الأفعال مواقع بعضها يترتب عليه أحكام متعددة، فتأخذ أحياناً حكم الفعل الذي جاءت بمعناه، ويقع عليها من الأحكام ما يقع على الفعل الذي أخذت معناه، فمن ذلك:

أ- جواز عطف الماضي على المضارع والمضارع على الماضي إن أريد بالمضارع معنى الماضي أو بالماضي معنى المستقبل، مع أنَّ الأصل أن الفعل لا يعطف على الفعل إلا بشرط اتحاد الزمان؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان(١).

ب-وقوع الفعل الماضي بعد إن الشرطية مع أنَّ حقَّها في الجزاء ألا يليها إلا المستقبل من الأفعال؛ لأنك إنما تشترط فيما يأتي أن يقع شيءٌ لوقوع غيره، وإذا وليها الماضي أحالت معناه للاستقبال(٢).

ج- دخول نون التوكيد على الفعل الماضي لفظًا، المستقبل معنىً، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فإما أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال"، ووجهه أَنه لما أُرِيد بالماضي الْمُسْتَقْبل ألحق بِهِ نون التوكيد تَنْبِيها على أَصله(٣).

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه: ١٦٥/٢؛ وبدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٣٩١/١؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد: ٢/ ٥٢٢، والسيوطي، الاقتراح : ٢٠٣.

(٢) ينظر: ابن السرَّاج، الأصول في النحو: ١٥٨/٢.

(٣) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ١٤؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل: ١/ ٦٥.

٣-لصرف صيغ الأفعال عن أزمانها أغراض بلاغية، يمكن أن يتناولها دارسو البلاغة بالبحث والتحليل.

٤-جعل ابن الأثير والعلوي انصراف بعض الأفعال عن أزمانها إلى أزمان غيرها من باب الالتفات(١).

٥- وضع الأفعال موضع بعضها جواب لإشكالات في تفسير القرآن الكريم في كثير من المواضع، كما في قولهم عند قوله تعالى: {قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين} [البقرة: ٩١] **كيف قيل لهم: {فلم تقتلون أنبياء الله من قبل}، فابتدأ الخبر على لفظ المستقبل، ثم أخبر أنه قد مضى بقوله من قبل؟ ! وأجيب عن ذلك بأنه من إيقاع المستقبل بمعنى الماضي فيكون التقدير: فلم قتلتم أنبياء الله من قبل(٢).**

وكما في قولهم: يسمى الجزء من القرآن قرآنًا احتجاجًا بقوله تعالى: {فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ على قَلْبِكَ بِإِذْنِ الله مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ...}؛ **لأنه لم يكن حينئذ أنزل جميعه بل بعضه؟ وقد سُئل ابن عرفة عن ذلك فقال: يجاب عن ذلك بإيقاع الماضي موقع المستقبل(٣).**

وأمثلة هذا كثيرة في القرآن الكريم وهي من الموضوعات التي يمكن أن يبحثها المختصون بدراسة التفسير.

---

(١) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر: ٢/ ١٤٥؛ والعلوي، الطراز لأسرار البلاغة: ٢/ ٧٣.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان: ٢/ ٢٥٧.

(٣) ينظر: ابن عرفة، تفسير الإمام ابن عرفة: ١/ ٣٨٠.

فهرس المصادر والمراجع

١-ابن الأثير، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢-ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٣-ابن الأحنف اليمني، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي، البستان في إعراب مشكلات القرآن، تحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

٤-ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٥-ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٦-ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٧-ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٨-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٩-ابن عاشور، أحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

١٠-ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

١١-ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٢-ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.

١٣-ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١٤-ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٥-ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٦-أبو البقاء العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧-أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٨-أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨ م.

١٩-أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق ودار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٢٠-الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢١-البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية.

٢٢-الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى.

٢٣-الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

٢٤-الزَّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٥-الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه.

٢٦-السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٧-السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق وتعليق: د موسى علي موسى مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٨-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٢٩-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

٣٠-الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م.

٣١-الطالبي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٣٢-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٣-الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٤-فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
٣٥-القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.
٣٦-المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ه -ـ ١٩٩٢م.
٣٧-المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٣٨-ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٣٩-الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، التَّفْسِيرُ البَسِيْط، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٣٩٤
٢-	Abstract	٢٣٩٥
٣-	مقدمة	٢٣٩٦
٤-	الفصل الأول: الفعل الماضي والأزمنة التي ينتقل إليها	٢٣٩٨
٥-	أولاً: وقوع الفعل الماضي بمعنى الحال:	٢٣٩٨
٦-	ثانياً: وقوع الفعل الماضي بمعنى الاستقبال:	٢٤٠١
٧-	ثالثاً: وقوع الماضي محتملاً للاستقبال والمضي:	٢٤١٠
٨-	الفصل الثاني: الفعل المضارع والأزمنة التي ينتقل إليها	٢٤١٥
٩-	خاتمة	٢٤٢٤
١٠-	فهرس المصادر والمراجع	٢٤٢٦
١١-	فهرس الموضوعات	٢٤٣١

تم بحمد الله